



المَلِكُ لِلْأَرْدَنِ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعى

"منتجات اللحوم والأسماك"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

عزة سليمان

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

2	ملخص تفيلي للقطاع الفرعي (منتجات اللحوم والأسماك)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع منتجات اللحوم والأسماك

قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات
8	جدول (2) ترتيب قطاع منتجات اللحوم والأسماك الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات اللحوم والأسماك من الاستهلاك الوسيط الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات اللحوم والأسماك من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخروجات قطاع منتجات اللحوم والأسماك
13	الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات اللحوم والأسماك حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تفيلي للقطاع الفرعي (منتجات اللحوم والأسماك)

تم بناء جداول المدخلات والخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعى يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع منتجات اللحوم والأسماك استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي 1.71%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك في الإنتاج الكلي 2.29%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع اللحوم والأسماك 8.58% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك في الصادرات الوطنية 0.36%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك في تعويضات العاملين 0.32%.
- كان قطاع زيت الزيتون والزيوت الأخرى القطاع أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك.
- كان قطاع البيض والدواجن (اللحلي) أكثر استخداماً من قبل قطاع منتجات اللحوم والأسماك نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع الثروة الحيوانية (المستورد) أكثر استخداماً من قبل قطاع منتجات اللحوم والأسماك نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1) تعريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديميه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البدود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمنع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبواتس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

وإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتوسيب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخصصي القرارات وراسمي السياسات ومعنيي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين وال محللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع منتجات اللحوم والأسماك استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في إنتاج وتجهيز وحفظ منتجات اللحوم والأسماك.

أهم مؤشرات قطاع منتجات اللحوم والأسماك:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي 11.71% محتلاً بذلك المرتبة 17 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع منتجات اللحوم والأسماك المرتبة 12 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.29%. والمرتبة 3 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 7.27%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات اللحوم والأسماك 8.58% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة الثالثة.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و 48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات اللحوم والأسماك المرتبة 40 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهماً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.36%， واحتل المرتبة 24 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهماً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.69%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع منتجات اللحوم والأسماك المرتبة 43 من بين القطاعات الاقتصادية مساهماً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.32%， واحتل المرتبة 20 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهماً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2%.

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع منتجات اللحوم والأسماك الفرعية ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	17
الإنتاج الكلي	12
ال الصادرات الوطنية	40
تعويضات العاملين	43

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمحركات

جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك

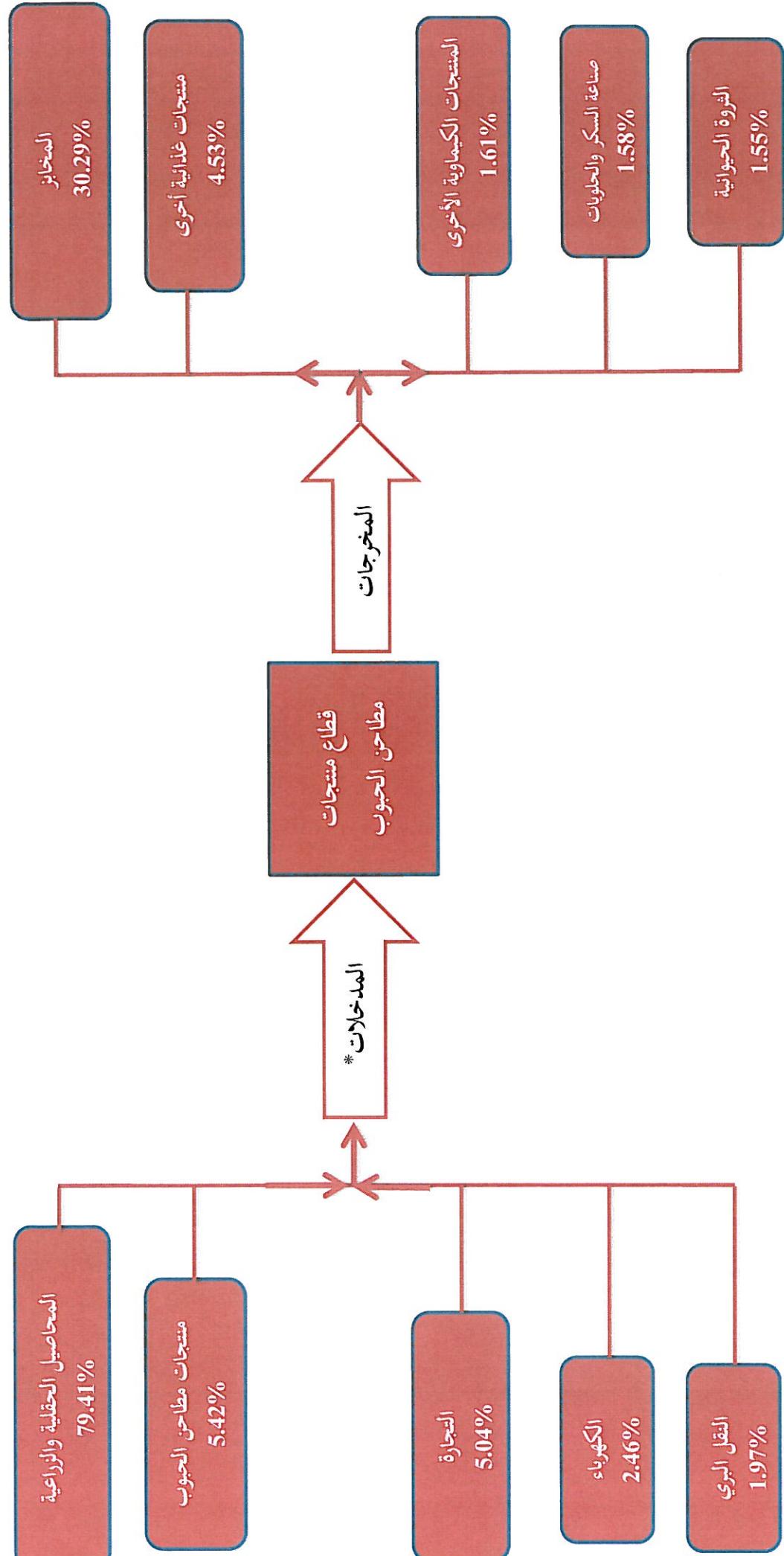
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	4.574
2	منتجات اللحوم والأسماك	4.256
3	الفنادق والمطاعم	2.862
4	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.260
5	التجارة	0.149
6	المخابز	0.103
7	خدمات أخرى	0.060
8	العقارات	0.029
9	الخدمات الصحية	0.027
10	منتجات غذائية أخرى	0.019
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		12.30
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		87.70
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمرجعات

يبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك. وتبيّن استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك حيث احتل قطاع زيت الزيتون والزيوت الأخرى المرتبة الأولى؛ لأنّه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات اللحوم والأسماك بنسبة 4.574%， وجاء قطاع منتجات اللحوم والأسماك في المرتبة الثانية بنسبة 4.256%， وقطاع الفنادق والمطاعم في المرتبة الثالثة بنسبة 2.862%， أما قطاع منتجات غذائية أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.19%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع اللحوم والأسماك ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 12.30%， ومكونات الطلب النهائي بنسبة 87.70%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات مطاحن الجبوب



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد)

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات اللحوم والأسماك من الاستهلاك
الوسيط الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	البيض والدواجن	50.43
2	الثروة الحيوانية	23.43
3	منتجات اللحوم والأسماك	6.73
4	التجارة	5.02
5	النقل البري	2.40
6	منتجات غذائية أخرى	1.00
7	المنتجات النفطية المكررة	0.45
8	الكهرباء	0.41
9	قطاع البنوك	0.36
10	خدمات الأعمال	0.32
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		92.50
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		7.50
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواءً أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع منتجات اللحوم والأسماك. ويلاحظ التبين في النسب بحيث احتل قطاع البيض والدواجن المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع منتجات اللحوم والأسماك مخرجاتها بنسبة 50.43%， في حين جاء قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية بنسبة 23.43%， وقطاع منتجات اللحوم والأسماك في المرتبة الثالثة بنسبة 6.73%. وفي المقابل جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 0.32%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات اللحوم والأسماك من الاستهلاك الوسيط الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الثروة الحيوانية	3.66
2	منتجات اللحوم والأسماك	1.48
3	البيض والدواجن	0.88
4	منتجات غذائية أخرى	0.30
5	الآلات الهندسية	0.26
6	المنتجات البلاستيكية	0.15
7	منتجات مطاحن الحبوب	0.14
8	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.13
9	صناعة الورق ومنتجاته	0.11
10	المنتجات النفطية المكررة	0.09
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		7.5
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		92.5
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع منتجات اللحوم والأسماك. وقد احتلت منتجات قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع منتجات اللحوم والأسماك بنسبة 3.66%， وجاء قطاع منتجات اللحوم والأسماك في المرتبة الثانية بنسبة 1.48%， وقطاع البيض والدواجن في المرتبة الثالثة بنسبة 0.88%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة العاشرة بنسبة 0.09%.

الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات مطاحن العجوب حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

